وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: قريباً ١٠٠ منحة دراسة «إيرانية» للطلبة السوريين

تعاون «سوري إيراني» لتبادل المنح الطلابية والأساتذة

السفير الإيراني: الإسراع بتعديل البرنامج التنفيذي ولاسيما في المجال العلمي والبحثي

فادي بك الشريف

أكد وزير التعليم العالي بسام إبراهيم، الدعم المقدم من الجانب الإيراني على صعيد تقديم المنح الدراسية للطلاب السوريين لمتابعة تحصيلهم العلمي في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، منوهاً بحرص الحكومة على فتح آفاق أوسع للعمل المشترك في كل القطاعات الاقتصادية والصناعية والتعليمية والثقافية.

وخلال اجتماعه مع سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق حسين أكبري والوفد المرافق له، نوه إبراهيم بالجهود المشتركة لحل قضايا الطلاب السوريين والإيرانيين، وتذليل كل العقبات أمامهم لمتابعة تحصيلهم العلمي، مبيناً أهمية الاستفادة من التطورات التي تشهدها إيران على المستوى العلمي والبحثي والطبي وبعض الاختصاصات الدقيقة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف إبراهيم عن ١٠٠ منحة مقدمة من الجانب الإيراني من المقرر الإعلان عنها هذا الشهر لتشمل الطلبة السوريين في مرحلتي الإجازة والدراسات العليا (ماجستير – دكتوراه) بمختلف الاختصاصات وذلك ضمن إطار البرنامج.

وأشار الوزير إلى التركيز على تفعيل برامج اتفاق التعاون العلمي والبحثي فيما يخص تبادل المنح الطلابية، وإقامة مؤتمرات علمية مشتركة، وتبادل الأساتذة، والنشر في المجلات العلمية المحكمة.

ولفت إلى العلاقات المتميزة بين البلدين في المجالات كافة ولاسيما في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، والعمل على تعزيز التعاون الأكاديمي المشترك بين الجامعات السورية الإيرانية.

هذا وبحث الجانبان مجالات التعاون العلمي والبحثي وأعمال اللجنة المشتركة المتعلقة بالتبادل العلمي وبرامج التوعمة العلمية في المجالات العلمية التخصصية، وآليات تعديل وتطوير البرنامج التنفيذي الموقع بين البلدين.

بدوره أشار السفير الإيراني إلى حرص بلاده على اتخاذ كل الإجراءات لتطوير التعاون الثنائي بين البلدين، والإسراع بتعديل البرنامج التنفيذي ووضعه في التنفيذ ولاسيما في المجال العلمي والبحثي، منوهاً بوضع الحلول المناسبة وتسهيل استقبال الطلاب والباحثين في كلا البلدين.

وأكد ضرورة الاهتمام بالجانب البحثي الذي توليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السورية اهتماماً كبيراً بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقين.

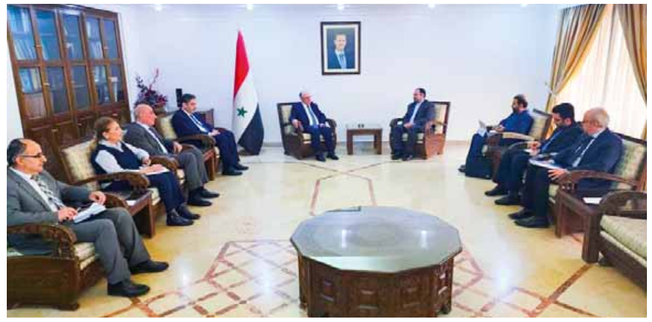

لجنة لتصنيف الجريمة في سورية بمشاركة العدل والداخلية

مدير مكتب الإحصاء يكشف لـ«الوطن»: لجنة إحصاء عدد المهاجرين أنهت عملها بـ١٠ توصيات

راما العلاف

كشف المدير العام للمكتب المركزي للإحصاء عدنان حميدان عن تشكيل لجنة لتصنيف الجريمة وفق «التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية» صادرة عن مجلس الوزراء وتتضمن ١٥عضواً برئاسة مدير المكتب المركزي للإحصاء وعضوية ممثلين عن المكتب وزارة الداخلية ووزارة العدل و٤ قضاة من النيابة العامة تم تحديدهم من وزير العدل وذلك للقيام بدراسة فعلية وواقعية لكل ما ورد في هذا التصنيف.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد حميدان أن العمل في هذا التصنيف سيحتاج وقتاً طويلاً نظراً لوجود تشعبات ومـــوازاة ومـقـارنـات فيما بين القوانين السورية ولاسيما قانون العقوبات مع ما ورد في التصنيف الدولي وعندما تنتهي هذه اللجنة من عملها سيتم تصنيف كل الأمور المتعلقة بالجريمة وفق أسس إحصائية مصنفة وفق كودات معينة تساعد كل الجهات المعنية والدارسين والباحثين في المستقبل للمقارنة المناطقية أو على مستوى الجغرافيا مع دول أخرى وسيتم إشهار هذا التصنيف برعاية رئيس مجلس الوزراء.

وتكمن ضرورة هذا التصنيف في عدم توفر تصنيف لدى المكتب المركزي للإحصاء أو وزارتي العدل والداخلية يوازي التصنيف الدولي، إنما كان يتم تصنيف الأمور بطريقة تقليدية اعتادت عليها هذه المؤسسات منذ زمن، بالتالي فإن هذا التصنيف سيتيح إمكانية تصنيف كـل مـا يتعلق بالجريمة سواء صدرت بها أحكام قطعية أم لا تزال ضمن الأمور الجنائية في وزارة الداخلية وفقاً لمراحل تطور هذه المسألة وإعطاء تصنيف للجريمة وفق أرقام وكودات معينة، على سبيل المثال القتل العمد سيكون له كود معين وغير العمد أيضاً كود مختلف، كذلك القتل بالسم أو بسلاح ناري بالتالي هو عبارة عن تصنيف دولي يساعدنا في التحول الرقمي وفق معايير معينة.

ولفت حميدان إلى أن المكتب المركزي للإحصاء على وشك الانتهاء من إعداد الكتاب الإحصائي السنوي بعد إحداث بعض التغيرات التي ستحسن من جـودة البـيـانـات الواردة في هذا الكتاب وذلك وفق المعايير والمؤشـرات الدولية، مشيراً إلى أن المكتب يعمل حالياً بطريقة جديدة للانتهاء من ملء الفراغ الذي خلفته الأزمة من عدم مجاراة المعايير والمؤشرات الدولية وتحسين التصنيفات الإحصائية على المستوى الـدولي سواء من حيث المؤشرات أم عرض البيانات والتعامل مع كل المؤسسات الدولية المنتجة والناشرة للبيانات والسعي إلى تطبيق جميع إصدارات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة.

وكشف أنه تم منذ أسبوعين انتهاء اجتماعات اللجنة المشكلة بقرار من مجلس الوزارة للتعاطي مع مسألة الـهـجـرة وتـحـديـد ١٠ توصيات رفـعـت بمحضر نظامي لرئيس مجلس الـوزارة وتم التصديق عليها والتوجيه بالمتابعة والتنفيذ بالتنسيق مـع وزارة الداخلية بـمـديـريـاتـهـا الأحـــوال المـدنـيـة والـهـجـرة والـجـوازات ووزارة الخـارجـيـة والمـغـتـربـين بما يخدم الوصول لأعداد حقيقية للمهاجرين خارج أراضي الجمهورية العربية السورية وذلك لوجود نقص كبير في تعداد المهاجرين السوريين خارج سورية إضافة لنقص الخصائص والصفات الديموغرافية لهؤلاء السكان.

ومن بين التوصيات توقيع مذكرات تفاهم بين المكتب المركزي للإحصاء ووزارة الداخلية ممثلة بمديرية الـهـجـرة والـجـوازات ومـديـريـة الأحـوال المدنية تتضمن وضع آليات للتعاون والتنسيق من أجل تـوريـد البيانات المتعلقة بحركة السكان الطبيعية من وإلى سورية، وبالتالي فإن ذلك سيساعد في حصر أعداد السوريين على الأقل منذ عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه.

ولفت إلى أن المكتب المركزي في طور إعداد مذكرات التفاهم مع الجهات وسيتم قريباً توقيعها وتحديد الآليات التي سيتم التعامل بها، كما أن المكتب المركزي للإحصاء يتطلع إلى وضع مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية تتضمن آليات للتعامل بين المكتب والخارجية في تقدير عدد المهاجرين في البلدان.

وأشـار حـمـيـدان إلى أن المكتب انتهى من عملية تطبيق التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية «ISIC4» وتحديد الأنشطة الاقتصادية في جميع الوزارات وفي القطاع الخاص أيضاً.

وأشار إلى أنه يتم حالياً التواصل مع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح والتي يقصد بها الجمعيات المحلية والخيرية ورجال الأعمال والمصدرون والمنتجون الصناعيون والـزراعـيـون والمسـتـهـلـكـون والمـنـظـمـات غـيـر الحـكـومـيـة والنقابات العمالية والمهنية ومراكز الدراسات والأبحاث والمؤسسات التي ترعى ما يتعلق بالتفكير والإبداع والاختراع، وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١١ مطلع العام الفائت الذي نص على إقرار تطبيق التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية، وذلك بسبب عدم توفر تصنيف متطور يشمل كل القطاعات العام والخاص والمشترك والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح، بالتالي فإن تطبيق هذا التصنيف سيحقق إنجـازاً متقدماً في عملية التحويل الرقمي للأنشطة وتحديدها وسيساهم أيضاً في ردم الفجوات القائمة سابقاً في الحسابات القومية ويمكن ملاحظة ذلك حينها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

> الربط الشبكي بحاجة إلى تأهيل الكوادر في المديريات كافة

وحول إمكانية الربط الشبكي بين المكتب والمؤسسات الأخرى بين حميدان وجود مديرية مستقلة للحاسب الإلكتروني لدى المكتب وأنه يمتلك التقنية الكفيلة التي تساهم في الربط الشبكي بين المكتب وكل المؤسسات الأخرى لتبادل المعلومات المتعلقة بموضوع الهجرة والبيانات الأخرى، إلا أنه لم يتم تفعيل الربط الشبكي حتى الآن، وذلك لأنه يحتاج إلى تفعيل مديريات الإحصاء والتخطيط الموجودة في الوزارات وأن تقوم بكل متطلبات العمل الإحصائي التي يحتاجها المكتب من تصنيف وتنظيم وتبويب للبيانات وإرسالها إلى المكتب، وهذا الواقع يتطلب إعداد الكوادر في المديريات لتصبح مؤهلة لأنها تعاني الضعف حالياً، على حين لم يستبعد إمكانية تفعيل الربط الشبكي في المستقبل القريب وتوفير الإمكانات لذلك.

لم يتأثر أي مشروع أنجزناه بالزلزال وحركاته الارتدادية

مدير عام الشركة العامة للمشاريع المائية لـ «الوطن»: استطعنا تنفيذ مشاريع تحقق الأمن المائي والغذائي

محمود شاهين

الخبرات الوطنية هي القادرة على بناء الوطن، والشركات العامة التي وضعت وفق أسس متينة ورؤية واضحة هي القادرة على إعادة الروح، وعلى إعادة الإعمار وفق رؤى وأساسيات، ومن الشركات الكبيرة التي تتوزع أعمالها على كل أرجاء القطر، الشركة العامة للمشاريع المائية، فقد كانت رائدة في مجالات عديدة من السدود إلى الاستصلاح والإنشاءات وفق أعلى المعايير.

«الوطن» التقت السيد المهندس مهند معروف مدير عام الشركة ليتحدث عن المشاريع المنجزة، والمشاريع قيد الإنجاز، وعن الخطة الطموحة لها.

تحدث السيد مدير عام الشركة عن تاريخ الشركة ومسيرتها في إنجاز المشاريع الاستراتيجية فقال:

شركة إنشاءات عامة أحدثت بموجب المرسوم رقم /١٦٧/ لعام ٢٠٠٣ مركزها مدينة الثورة في محافظة الرقة ونتيجة الأوضاع الراهنة وبسبب توفر إمكانات كبيرة أصبح مركز الإدارة في مدينة حلب، ويتبع لها عدد من الفروع والرحبات والقواعد الإنتاجية.

وقد نفذت الشركة خلال مسيرتها الكثير من المشاريع الاستراتيجية على امتداد الوطن، والتي كان لها دور في تحقيق الأمن المائي والغذائي للجمهورية.

من أهم المشروعات التي أنجزتها الشركة كما تحدث المهندس معروف: في مجال السدود: سد تشرين في محافظة الرقة– سد الشهيد باسل الأسد في محافظة الحسكة– سد خان طومان في محافظة حلب– سد الشهيد باسل الأسد وسد الدريكيش في محافظة طرطوس– سد السخانة في محافظة اللاذقية– إعادة تأهيل سد زيزون في محافظة حماة.

وقد عملت الشركة على استصلاح الأراضي في مشروعات غاية في الأهمية.

في مجال استصلاح الأراضي وقنوات الري: استصلاح عشرات الآلاف من الهكتارات في محافظات الرقة ودير الزور وحلب– قناة ري الخابور– قناة ري البليخ... والكثير من محطات الضخ والمعالجة ومشاريع الري والصرف الصحي ومشاريع مياه الشرب.

الوضع الراهن

وقد أشار المهندس مهند معروف مدير عام الشركة إلى واقع الشركة في ظل الأوضاع الراهنة والحرب الإرهابية على سورية فقال:

كان للحرب الإرهابية التي شنت على وطننا الحبيب أثرها على الشركة كما تأثرت قطاعات أخرى، حيث فقد الكثير من الآليات، وتضرر عدد من الأبنية التابعة للشركة، لكنها استطاعت الصمود بهمة عمالها وانتقلت إلى شركة رابحة مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن الحبيب.

الشركة بين عامي ٢٠٢١- ٢٠٢٣:

استطاعت الشركة البقاء والانتقال إلى الربحية، وذرى ذلك من خلال لمحة عن قيمة الأعمال المنفذة من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٣ تبين حجم التطور السنوي الذي حققته الشركة وفق وثائق الشركة التي يعرضها المهندس معروف.

> نعمل على الاستثمار في الرأسمال البشري والارتقاء به لأنه الأهم

٢٠٢١ بلغت ٣٧ مليار ليرة سورية– ٢٠٢٢ بلغت ٤٦ مليار ليرة سورية– ٢٠٢٣ بلغت ١٣٥,٧ مليار ليرة سورية.

أعمال الشركة الحالية

وضعنا السيد مدير الشركة أمام ما تقوم به الشركة حالياً في مختلف المحافظات السورية نظراً لخبرتها وجودة منجزها..

تنفذ الشركة حالياً عدداً من المشاريع وفق أعلى معايير الجودة ووفق تعليمات الكود السوري، للعلم فإن جميع الأبنية التي نفذتها الشركة سواء السكنية أم غير السكنية لم تتأثر نهائياً بالزلزال الذي حدث في ٦ شباط ٢٠٢٣ وما تبعه من هزات ارتدادية.

ونذكر على سبيل المثال بعضاً من المشاريع التي تنفذها الشركة حالياً:

– مشروع وحدات سكنية مسبق الصنع (ساندويتش بانل) لمتضرري زلزال ٦ شباط في محافظة اللاذقية.

– مشروع أعمال الهيكل والإكساء لعمارتي متضرري الزلزال في جبلة– اللاذقية.

– مشروع السكن الشبابي مرحلة ثانية في محافظة اللاذقية.

– مشروع تنفيذ موقع عام سكن الادخار في محافظة اللاذقية.

– مشروع إعادة تأهيل سوق البشائر بمحافظة حلب.

– مشروع إرواء قرى السين جب غبشة بمحافظة حلب.

– مشروع تنفيذ كلية الآداب في جامعة طرطوس.

– مشروع تنفيذ الأبراج السكنية (٥٤– ٥٥– ٥٦) بمحافظة طرطوس.

– مشروع تنفيذ سدة مريمين بمحافظة حمص.

– مشروع إعادة تأهيل مشفى ابن النفيس بمحافظة دمشق.

– مشروع تكشيف ٦٠٠ ألف متر مكعب وإنتاج ٤٠٠ ألف طن فوسفات في تدمر– الصوانة.

– مشروع الصرف الصحي بضاحية الأسد في محافظة دير الزور.

– مشروع تنفيذ الأبراج السكنية (١٢– ١٤– ١٦) بضاحية الوفاء في مدينة حماة.

– مشروع إعادة تأهيل محطة التوينة بمحافظة حماة.

– مشروع تنفيذ محطة معالجة صوران بمحافظة حماة.

وغيرها الكثير من المشاريع الموزعة على كل محافظات القطر.

الرؤيا والتطلعات

تطمح الشركة إلى الاستمرار والتطور وفق خطة موضوعة ومدروسة كما يشير مدير الشركة، فقال إن غايتنا:

– أن تصبح الشركة رائدة في مجال العمل الإنشائي على مستوى القطر وخارجه للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– زيادة حجم الأرباح والمساهمة الفاعلة في إعادة إعمار ما دمرته قوى الظلام بعد النصر العظيم الذي حققه جيشنا المقدام على الإرهاب بحكمة السيد الرئيس ورؤاه.

– الاستثمار في الرأسمال البشري والارتقاء به باعتباره الأهم والأغلى والأساس في أي عملية تطوير. إنها شركة من شركات الوطن تحمل مشروعاً طموحاً، وتشارك في البناء العلمي، وتحقق أمناً غذائياً ومائياً وعمرانياً، تبرهن على قدرة الإنسان السوري على البناء والإنجاز رغم التحديات للانتقال إلى مرحلة أخرى.